

Distr.: General
12 November 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقييم الذي أجراه كل من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام بها بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة حتى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وذلك عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) (انظر الضميمة). وأرجو ممتناً تعميم التقرير المرفق على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) القاضي دنيس بايرون
الرئيس



الضميمة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا
(حتى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)

المحتويات

الصفحة

٤ مقدمة
٤	١ - أنشطة الدوائر
٤	ألف - الأنشطة في المرحلة الابتدائية
٥	أ - الأحكام (المرفق الأول (ألف))
٦	ب - القضايا التي بلغت مرحلة صياغة الأحكام (المرفق ١ (باء))
٨	ج - القضايا التي اكتملت فيها مرحلة تقديم الأدلة وسيُستمع فيها قريباً إلى المرافعات الختامية (المرفق ١ (جيم))
٩	د - المحاكمات الجارية (المرفق ١ (دال))
١١	هـ - القضايا التي في المرحلة التمهيدية (المرفق ٢)
١١	باء - أنشطة دائرة الاستئناف
١٢	٢ - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز
١٣	ألف - إدارة إجراءات المحاكمات
١٣	أ - الجدول الزمني للقضايا
١٣	ب - إدارة إجراءات المحكمة
١٥	باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين
١٥	أ - القضاة

١٦	ب - إدارة شؤون الموظفين
١٦	ج - زيادة عدد قضاة دائرة الاستئناف
١٧	جيم - تعديل مادة
١٧	دال - عمل مكتب المدعي العام - الإحالات
١٩	هاء - التعاون بين الدول والمحكمة
١٩	واو - التوعية وبناء القدرات والمسائل المتعلقة بإرث المحكمة
٢٠	زاي - المسائل المتبقية
٢٣	الخلاصة وآخر التوقعات بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز
	المرفق الأول ألف - الأحكام الصادرة حتى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: ٤٨ متهما في ٣٩
٢٦	حكما
٢٩	المرفق الأول باء - القضايا التي ينتظر صدور الأحكام فيها: ١٧ متهما في ست قضايا
	المرفق الأول جيم - القضايا التي أُجريت المحاكمة فيها ولكن ينتظر تقديم المرافعات الختامية المتعلقة
٣١	بها: متهمان في قضيتين
٣٢	المرفق الأول دال - المحاكمات الجارية: ثمانية متهمين في ست قضايا
٣٣	المرفق الثاني - في انتظار المحاكمة: متهمان ستبدأ محاكمتهما في عام ٢٠١٠
٣٤	المرفق الثالث - ١١ فاراً

مقدمة

- ١ - في عام ٢٠٠٣، وضعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ("المحكمة") استراتيجية ("استراتيجية الإنجاز") لتحقيق الأهداف المتمثلة في إنجاز التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وجميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وجميع أعمالها في عام ٢٠١٠، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).
- ٢ - ويتضمن هذا التقرير، إلى جانب التقارير السابقة التي قدمت إلى مجلس الأمن عملا بقراره ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، نظرة عامة على التقدم الذي أحرزته المحكمة حتى الآن في تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي يجري استكمالها وتطويرها باستمرار منذ عام ٢٠٠٣^(١).

١ - أنشطة الدوائر

ألف - الأنشطة في المرحلة الابتدائية

- ٣ - أصدرت الدوائر الابتدائية الثلاث للمحكمة في أروشا، تنزانيا، منذ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ أربعة أحكام بشأن قضايا يمثل في كل منها متهم واحد، بما في ذلك قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة وإصدار حكم بالعقوبة في قضية أقر فيها المتهم بالجرم^(٢). وبلغت ست قضايا يمثل فيها ١٧ متهما، بما فيها إعادة للمحاكمة، مرحلة صياغة الأحكام^(٣)، علما بأنه سيصدر حكمان إضافيان على الأقل قبل نهاية عام ٢٠٠٩^(٤). وانتهت مرحلة تقديم الأدلة فيما يتعلق بقضيتين يمثل في كل منهما متهم واحد، وينتظر تقديم المرافعات النهائية في بداية عام ٢٠١٠^(٥). ويجري النظر في ست قضايا يمثل فيها ثمانية متهمين^(٦).

(١) انظر التقريرين المقدمين إلى الأمم المتحدة المؤرخين ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فيما يتصل بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧ (٢٠٠٣) وطلب المحكمة زيادة عدد القضاة المخصصين العاملين "في أي وقت من الأوقات". وقد قدمت تقارير عن استراتيجية الإنجاز إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩.

(٢) قضايا ريتاهو، وكاليمانزيرا، ونشوغوزا، وباغاراغا: يرد بشأنها المزيد من الإيضاحات في الفقرات من ٥ إلى ٨.

(٣) قضايا نزينغيمانا، وسيتاكو، ويزيمونغو وآخرين، ونيزاماسوهو كو وآخرين ("بوتاري")، وندنديليمانا وآخرين ("قضية العسكريين الثانية")، وموفوني: يرد بشأنها المزيد من الإيضاحات في الفقرات من ١٠ إلى ١٤.

(٤) قضيتا موفوني ونزينغيمانا.

(٥) قضيتا مونياكازي وهاتيجيكيماننا: يرد بشأنهما المزيد من الإيضاحات في الفقرتين ١٦ و ١٧.

(٦) قضايا كانيارو كيغا، وكاريميرا وآخرين، وتتاو كوليلايو، و غاتي، ونزابونيماننا: يرد بشأنها المزيد من الإيضاحات في الفقرات من ١٩ إلى ٢٤.

٤ - ولا تزال المحكمة تواجه تحديات مختلفة تؤثر على المدة التي تستغرقها المحاكمات وصياغة الأحكام، وتتعلق أساسا بشواغل كفالة إجراء محاكمات عادلة وبالقيود المتعلقة بالموظفين وبانتداب القضاة بشكل متزامن لتولي عدة محاكمات من المحاكمات العديدة الجارية. ويتوقع الآن انتهاء مرحلة تقديم الأدلة في جميع المحاكمات الابتدائية قبل منتصف عام ٢٠١٠، باستثناء محاكمة كاريميرا وآخرين. وذلك للأسباب المبينة أدناه. وشرع في التحضير لمحاكمة متهمين اثنين اعتقلا مؤخرا^(٧).

أ - الأحكام (المرفق الأول (ألف))

٥ - أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ حكما في قضية تاريسسي ريتاهو، وهو عقيد وعمدة سابق لمقاطعة كيغالي - فيل. وحكمت الدائرة المؤلفة من القضاة موزي، رئيسا، وإيغوروف وأري، على ريتاهو بالسجن مدى الحياة لارتكابه جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وتم إجمالا الاستماع في القضية إلى ٥٣ شاهدا على مدى أكثر من ٤٩ يوما من أيام المحاكمة.

٦ - وأصدر قسم تابع للدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلفا من القضاة بايرون، رئيسا، وكام وجونسين، حكما في القضية المرفوعة ضد كالكيس كاليمازيرا، رئيس الديوان السابق لوزارة الداخلية. وقضت الدائرة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بإدانة كاليمازيرا بارتكاب جرائم إبادة جماعية والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب جرائم إبادة جماعية، وحكمت عليه بالسجن لمدة ٣٠ سنة. واستمعت الدائرة إلى ٦٦ شاهدا، بمن فيهم كاليمازيرا نفسه، على مدى ٣٧ يوما من أيام المحاكمة.

٧ - وأصدر قسم آخر تابع للدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلفا من القضاة خان، رئيسا، وموثوغا وأكاكي، في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، حكما على ليونيداس نشوغوزا، المحقق السابق لطرف الدفاع في محاكمة كاموهاندا. وبعد ٢٣ يوما من أيام المحاكمة، استمعت خلالها الدائرة إلى ١٦ شاهدا، بما في ذلك نشوغوزا نفسه، أدانت نشوغوزا بجرمة انتهاك حرمة المحكمة وبرأته من ثلاث تهم أخرى وردت في لائحة الاتهام. وحكمت الدائرة على نشوغوزا بالحبس لمدة عشرة أشهر. وبعد أن لاحظت أن لنشوغوزا رصيда دائما من الفترة التي قضاه في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في أروشا منذ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أمرت الدائرة الابتدائية بالإفراج عنه فورا، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية أيضا ثمانية قرارات وخمسة أوامر.

(٧) ندهيماننا ونزيمانا: يرد بشأنهما المزيد من الإيضاحات في الفقرتين ٢٦ و ٢٧.

٨ - وأصدر قسم ثالث تابع للدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلفا من القضاة جونسين، رئيسا، وتوزموخاميدوف وكام، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، حكما بالعقوبة على ميشيل باغاراغازا، المدير العام السابق للمكتب الحكومي المعني بمراقبة صناعة الشاي الرواندية. وحكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات. وكان مقررا أن تبدأ محاكمة باغاراغازا هذا في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. لكن قبيل هذا التاريخ، قدم الطرفان التماسا مشتركا لنظر المحكمة في الاعتراف بمشاركة المتهم في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وقبلت الدائرة اعتراف المتهم بالجرم في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ واستجابت للتماس الادعاء العام بتعديل لائحة الاتهام بإسقاط جميع التهم الأخرى الموجهة ضد باغاراغازا، وفي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، استمعت الدائرة إلى شاهد واحد عن سلوك المتهم وقبلت أدلة خطية واستمعت إلى المرافعات الختامية المقدمة من الطرفين. وأصدرت الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية تسعة قرارات وأوامر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ب - القضايا التي بلغت مرحلة صياغة الأحكام (المرفق ١ (باء))

٩ - توجد حاليا ست قضايا في مرحلة صياغة الأحكام. ويتوقع أن تصدر الأحكام، بشأن ثلاث من هذه القضايا المائل في كل منها متهم واحد، قبل نهاية عام ٢٠٠٩ أو في أوائل عام ٢٠١٠، بينما سيصدر الحكم بشأن القضايا الثلاث المتبقية التي يبلغ عدد المتهمين فيها ١٤ متهما، قبل نهاية عام ٢٠١٠.

١٠ - وتجري الدائرة الابتدائية الأولى، مؤلفة من القضاة موسي، رئيسا، وإيغوروف وأري، المداولات بشأن قضيتين. والقضية الأولى هي قضية هورميداس نزينيماننا، وهو قس ومدير سابق لمدرسة كريست - روا في نيانزا الثانوية. وأدلى ما مجموعه ٤٣ شاهدا بشهادتهم في هذه القضية خلال ٤٢ يوما من أيام المحاكمة. وتم الاستماع إلى المرافعات الختامية في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وسيصدر الحكم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. أما القضية الثانية فهي قضية إفريم سيتاكو، وهو برتبة مقدم ومدير لشعبة الشؤون القضائية في وزارة الدفاع. وقدم ما مجموعه ٥٦ شاهدا أدلة في هذه القضية خلال ٦٠ يوما من أيام المحاكمة. وفي ٥ تشرين الأول ٢٠٠٩، قدم كل من طرفي القضية مذكرتهما الختامية. واستمع للمرافعات الختامية في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقد تمتد فترة صياغة الحكم حتى أوائل عام ٢٠١٠. وتولت أيضا نفس هيئة المحاكمة التي تصوغ الحكمين معا شؤون الأعمال التمهيدية لقضيتين أخريين، ويرأس القاضي أري محاكمة مونيكا كازي.

١١ - وواصل قسم تابع للدائرة الابتدائية الثانية، مؤلفا من القضاة خان، رئيسا، وموثوغا وشورت، صياغة الحكم في قضية بيزيمونغو وآخرين، وهي القضية التي يمثل فيها أربعة وزراء

سابقين في الحكومة المؤقتة التي نصبت بعد اغتيال الرئيس الرواندي السابق هابياريمانا (كازمير بيزيمونغو، وجيستان مونغيتزي، وجيروم بيكامومباكا، وبروسير مونغيرانيزا). وقد دامت المحاكمة ٤٠٤ أيام من أيام المحاكمة، أدلى خلالها ١٧١ شاهدا بشهادتهم واعتمد أكثر من ٨٠٠٠ صفحة من المعروضات كأدلة. ويتوقع صدور الحكم بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وأصدرت الدائرة قرارات بشأن ثمانية التماسات قيد النظر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفضلا عن ذلك، تولى قاضيان من نفس الدائرة الشؤون التمهيدية في عدة قضايا، وأصدرا الحكم في قضية نشوغوزا، ويستمعان حاليا للأدلة المقدمة في محاكمتي نتاوو كوليليايو وغاتيتي، وعمل القاضي الثالث لبعض الوقت منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

١٢ - ويواصل قسم آخر تابع للدائرة الابتدائية الثانية، مؤلفا من القضاة سيكولي، رئيسا، وراماروسون وبوسا، إجراء المداولات وصياغة الأحكام في قضية نييراماسوهو كو وآخرين (قضية "بوتاري")، التي مثل فيها ستة متهمين: بولين نييراماسوهو كو، وأرسين شالوم نتاهوبالي، وسيلفان نسايمانا، وألفونس نتييريبايو، وجوزيف كانياباشي، وإيلي ندايامباجي. ودامت المحاكمة ٧٢٦ يوما واستمع فيها إلى ٥٩ شاهدا عن الادعاء و ١٣٠ شاهدا عن الدفاع. ويتوقع صدور الحكم بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة أمرا واحدا. ويرأس أيضا كل من القضاة الثلاثة محاكمة أخرى (قضية نغيراباتواري وقضية هاتيجيكيماننا وقضية نزابونيماننا)، ويشارك أحد القضاة فضلا عن ذلك في هيئة محاكمة أخرى.

١٣ - وبدأت محاكمة ندينديليماننا وآخرين (قضية "العسكريين الثانية") في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أمام قسم آخر تابع للدائرة الابتدائية الثانية، مؤلف من القضاة دي سيلفا، رئيسا، وحكمت وبارك، واستمع للمرافعات الختامية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتتولى الدائرة حاليا عملية صياغة الأحكام، ويتوقع إصدار الأحكام بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويمثل في القضية أربعة من القادة العسكريين السابقين هم أوغيستان ندينديليماننا، وأوغيستان بيزيمونغو، وفرانسوا كزافيي - نزوونيمبي، وإنوسون ساغاهوتو. وخلال ٣٩٣ يوما استغرقتها المحاكمة. استمعت الدائرة إلى ٢١٧ شاهدا في المجموع واعتمدت ٩٦٥ عرضا أمام المحكمة، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ستة قرارات خطية. ويشارك قاضيان من نفس هيئة المحاكمة في محاكمة كانيارو كيغا، ويشارك أحدهما أيضا في محاكمة هاتيجيكيماننا. أما القاضي الذي يترأس هيئة المحاكمة فهو يعمل لبعض الوقت منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

١٤ - واستمع قسم تابع للدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلفا من القضاة بايرون، رئيسا، وكام وجونسين، للأدلة في قضية إعادة محاكمة ثارسيسي موفوني، القائد العام بالنيابة السابق لمعسكر مدرسة ضباط الصف في بوتاري. وتنحصر إعادة المحاكمة في ادعاء واحد وارد في لائحة الاتهام، وهو التحريض على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. واستمعت الدائرة إلى ١٣ شاهدا على مدى تسعة أيام من أيام المحاكمة. وقدم كل من الطرفين مذكرة ختامية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، واستمعت الدائرة لمرافعتيهما الختاميتين في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وخلال إعادة المحاكمة، أصدرت الدائرة ١١ قرارا وأمرًا. وسيصدر الحكم قبل نهاية عام ٢٠٠٩، ويشارك أيضا قضاة هيئة المحاكمة نفسها في محاكمة كاريميرا وآخرين، وقد تولوا الشؤون التمهيدية في عدة قضايا. وفضلا عن ذلك، يشارك قاضيان من هؤلاء القضاة في إجراءات الاعتراف بالجرم في قضية باغاراغازا.

ج - القضايا التي اكتملت فيها مرحلة تقديم الأدلة وسيُستمع فيها قريبا إلى المرافعات الختامية (المرفق ١ (جيم))

١٥ - اكتملت مرحلة تقديم الأدلة في محاكمتين وستستمع هيئة المحكمة إلى المرافعات الختامية في أوائل عام ٢٠١٠.

١٦ - بدأت محاكمة يوسف مونيكاكزي، الذي يُدعى أنه أحد قادة قوات إنترهاموي، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أمام قسم الدائرة الابتدائية الأولى، المؤلفة من القضاة أري، رئيسة، وراجونسون وأكاي. واستمعت الدائرة الابتدائية إلى إفادة ١١ شاهدا من شهود الاتهام و ٢٠ شاهدا من شهود الدفاع، على امتداد ١٩ يوما. ومن المقرر أن يقدم الطرفان مذكرتيهما الختاميتين بحلول ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وأن يترافعا شفويا في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويُتوقع أن تصدر الدائرة الابتدائية حكمها في أيار/مايو ٢٠١٠. وقد أصدرت الدائرة الابتدائية، أثناء سير المحاكمة حتى تاريخه، ١٢ قرارا كتابيا علاوة على عدد من القرارات الشفوية.

١٧ - وأكمل جزء من الدائرة الابتدائية الثانية، مؤلفا من القضاة راجونسون، رئيسا، وحكمت وماسانتشي، مرحلة تقديم الأدلة في قضية إيلديفونس هاتينغيكيانا، أحد قادة معسكر نغوما العسكري. واستمعت الدائرة إلى ٤٠ شاهدا على امتداد ٤٢ يوما من أيام المحاكمة، وأصدرت ٣٥ قرارا وأمرًا تمهيديا. ومن المقرر أن يقدم الطرفان مذكرتيهما الختاميتين في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وأن يتم الاستماع إلى مرافعتيهما الختاميتين في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، بعد ترجمة موجزي المرافعتين إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية. ومن المقرر أن يتم النطق بالحكم في أيار/مايو ٢٠١٠.

د - المحاكمات الجارية (المرفق ١ (دال))

١٨ - تنظر الدوائر الابتدائية في الوقت الراهن في خمس قضايا يحاكم فيها متهمون أفراد وقضية واحدة يحاكم فيها متهمون متعددون.

١٩ - بدأ النظر في القضية المرفوعة ضد غاسبارد كانيارو كيغا، أحد رجال الأعمال، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أمام قسم الدائرة الابتدائية الثانية، المؤلف من القضاة حكمت، رئيسة، وبارك وماسانتشي. وبعد استدعاء ١١ شاهداً، على امتداد ١٤ يوماً من أيام المحاكمة، اختتم الادعاء مرافعته، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ومن المقرر أن يجري الاستماع إلى مرافعة الدفاع خلال الفترة من ١٨ كانون الثاني/يناير إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، بهدف إتاحة الوقت الكافي للدفاع وتمكينه من إعداد مرافعته. وصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ١٩ قراراً وأمرًا خطياً، بما في ذلك القرار المتعلق بالتماس الدفاع لإصدار حكم بالبراءة، وخمسة قرارات شفوية. ومن المتوقع أن يتم النطق بالحكم في تموز/يوليه ٢٠١٠.

٢٠ - وبدأ النظر في قضية أوغستين نغيرباتواري، وزير التخطيط في حكومة رواندا في عام ١٩٩٤، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أمام هيئة قضاة في الدائرة الابتدائية الثانية مؤلفة من القضاة سيكولي، رئيساً، وبوسا وراجونسون. وكان قد تقرر أول الأمر أن تبدأ المحاكمة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، لكنها أُجلت بسبب قرار أصدرته دائرة الاستئناف ومنحت بموجبه وقتاً إضافياً للدفاع كي يستعد للمحاكمة، وبسبب استبدال محامي الدفاع عقب ذلك. وفرغ ستة شهود من الإدلاء بإفاداتهم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وعُقلت مرافعة الاتهام كي يستمع اثنان من قضاة الهيئة إلى أدلة الاتهام في قضية نزابونيماننا، وستُستأنف المرافعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأصدرت الدائرة ١٣ أمراً خطياً وعشرة أوامر شفوية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويُنتظر أن يتم النطق بالحكم في مطلع عام ٢٠١١.

٢١ - وواصل قسم من الدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلف من القضاة بايرون، رئيساً، وكام وجوينسين، الاستماع إلى الأدلة في قضية كاريميرا وآخرين، التي يحاكم فيها إدوارد كاريميرا، وزير الشؤون الداخلية السابق، وجوزيف نزيروريرا، الرئيس السابق للجمعية الوطنية، وماثيو نغيرومباتسي، الرئيس السابق للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية. واختتم المتهم الأول، كاريميرا، مرافعته في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، بعد انقضاء ٦٠ يوماً من أيام المحاكمة. وأصدرت الدائرة ٦٧ قراراً وأمرًا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك قرار حبس احتياطي أصدرته دائرة الاستئناف بشأن مواصلة المحاكمة. وألغت الدائرة قرارها السابق بأن يتم فصل نغيرومباتسي من القضية. واستؤنفت الإجراءات في ١٩ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بتقديم مرافعة جوزيف نزيروريرا. ولأغراض تمكين نغيرومباتسي من المشاركة في المحاكمة، على الرغم من سوء حالته الصحية، يجري الآن الاستماع إلى القضية في جلسات تستغرق نصف يوم فقط. ومن المقرر أن تستمر المحاكمة في عام ٢٠١٠، وأن يتم النطق بالحكم في منتصف عام ٢٠١١.

٢٢ - ويتولى قسم آخر من الدائرة الابتدائية الثالثة، مكون من القضاة خان، رئيسة، وموثوغا وأكاكي، الاستماع إلى الأدلة في القضية المرفوعة ضد دومينيك نتاو كويليلوا، رئيس مقاطعة غيساراغا السابق في منطقة بلدية بوتاري. وقد بدأت المحاكمة في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، واختتم الادعاء مرافعته في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، بعد أن استدعى ١٢ شاهداً، خلال ١٢ يوماً من أيام المحاكمة. وبدأت مرافعة الدفاع في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ويُتوقع أن تُختتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأصدرت الدائرة الابتدائية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قرارات بشأن ثمانية التماسات وأصدرت أربعة أوامر. ويُتوقع النطق بالحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢٣ - وتستمع هيئة القضاة نفسها إلى الأدلة في القضية المرفوعة ضد جان - بابتيست غاتي، الرئيس السابق لمخية مورامي، الذي يُدعى أنه من قادة قوات إنترهاموي. وبعد صدور قرار من الدائرة الابتدائية في المرحلة التمهيدية، قدم الادعاء، في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، لائحة اتهام ثانية معدلة. وبدأت المحاكمة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وبحلول ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كانت الدائرة قد استمعت إلى ١٣ شاهداً على امتداد سبعة أيام محاكمة. ويُتوقع أن يختتم الادعاء مرافعته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وأن تعقب ذلك مرافعة الدفاع في أوائل عام ٢٠١٠. وأصدرت الدائرة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عشرة قرارات وأمر واحد. ويُتوقع أن يصدر النطق بالحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٢٤ - وبدأ النظر في قضية كاليكسي نزابونيماننا، وزير الشباب في الحكومة الانتقالية، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أمام قسم آخر من الدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلف من القضاة بوسا، رئيسة، وتوزموخاميدوف وراجونسون. وكان لا بد من تأجيل بدء المحاكمة من أجل إتاحة مزيد من الوقت للدفاع للاستعداد. وأصدرت الدائرة الابتدائية في المرحلة التمهيدية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسعة قرارات وأوامر، بما في ذلك قرار بشأن التعاون مع فرنسا، وأصدرت الدائرة الابتدائية خمسة قرارات إضافية. وتتوقع الدائرة الابتدائية أن يختتم الادعاء مرافعته بنهاية عام ٢٠٠٩، وأن يقدم الدفاع مرافعته خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠. ويتوقع النطق بالحكم في أوائل عام ٢٠١١.

هـ - القضايا التي في المرحلة التمهيدية (المرفق ٢)

٢٥ - تم مؤخرا اعتقال اثنين من المماربين من العدالة، وأحيلا إلى المحكمة. وقد بدأت الاستعدادات للشروع في محاكمتهم أثناء عام ٢٠١٠.

٢٦ - واعتُقل غريغوار نداهيما، رئيس محلية كيفومو، في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونُقل إلى أروشا في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ومثل لأول مرة أمام القاضية خان في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وأعلن أنه غير مذنب فيما يتعلق بجميع بنود لائحة الاتهام. وكان قد تقرر في بادئ الأمر أن تحال القضية إلى السلطات القضائية الوطنية. بموجب القاعدة ١١ مكررا من قواعد الإجراءات الجنائية والثبوتية. بيد أن الادعاء لم يتقدم بطلب في هذا الشأن حتى الآن. وتتولى الدائرة الابتدائية الثالثة المؤلفة من القضاة بايرون وجوينسين وأكاي، الأمور المتعلقة بالمرحلة التمهيدية، نظرا إلى إمكانية الشروع في النظر في القضية أمام المحكمة، في الجزء الأول من عام ٢٠١٠.

٢٧ - واعتُقل إديلفونس نزييماننا، نائب القائد السابق لفرع الاستخبارات العسكرية في مدرسة ضباط الصف، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في أوغندا، ونقل إلى أروشا بعد يوم من اعتقاله. ومثل لأول مرة أمام القاضية خان، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وأعلن أنه غير مذنب فيما يتعلق بجميع بنود لائحة الاتهام. ويُعتبر نزييماننا أحد أربعة متهمين فارين من العدالة، تقرر محاكمتهم أمام المحكمة لأنهم من كبار المسؤولين الذين تنسب إليهم تهمة ارتكاب أعمال إبادة جماعية. وبدأت الاستعدادات للشروع في محاكمتهم أثناء عام ٢٠١٠. وتتولى الدائرة الابتدائية الثالثة، المؤلفة من القضاة بايرون وكام وجوينسين، المسائل المتصلة بالمرحلة التمهيدية للمحاكمة.

باء - أنشطة دائرة الاستئناف

٢٨ - تنظر دائرة الاستئناف حاليا في ثلثي قضايا طعون في أحكام. وقد طعن كل من الادعاء والدفاع في الحكم الذي أصدرته الدائرة الابتدائية في قضية بيكيندي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وجرى الاستماع إلى المرافعتين في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي قضية زيغرانيرازو، صدر حكم الدائرة الابتدائية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وطعن فيه الطرفان، وجرى الاستماع إلى مرافعتيهما في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي قضية نتشاميهغو، تقدم الطرف الطاعن في الحكم بعريضته في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، وجرى الاستماع للمرافعة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وتجري حاليا المداورات في هذه القضايا الثلاث، بجانب صياغة الأحكام؛ وسيصدر الحكم الاستئنافي في قضية زيغرانيرازو، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٩ - وفي قضية باغوسورا وآخرين، صدر حكم خطي باللغة الإنكليزية عن الدائرة الابتدائية، في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وصدرت التعليمات من دائرة الاستئناف إلى ثيونيسي باغوسورا ليقدم إخطاره بالطعن في الحكم خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ يوما من تاريخ تقديم الترجمة الفرنسية للحكم الذي أصدرته الدائرة الابتدائية. وقدم شركاؤه في الاتهام، ألويس نتاباكوزي وأناتول نسينغيومفا، إخطاريهما بالطعن في الحكم في آذار/مارس ٢٠٠٩، واكمل حتى الآن تقديم مذكرة نتاباكوزي الاستئنافية. وفي قضية رو كوندو، صدر حكم الدائرة الابتدائية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقدم الادعاء إخطاره للطعن في الحكم في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وقضت دائرة الاستئناف بتمديد الوقت لإيمانويل روكوندو كي يقدم إخطاره بالطعن في الحكم في غضون ٣٠ يوما من تقديم الترجمة الفرنسية للحكم الذي أصدرته الدائرة الابتدائية. وقدم روكوندو إخطاره بالطعن في الحكم في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ويجري حاليا الاستماع إلى مذكرتي الطرفين الاستئنافيتين. وفي قضية كاليمازيرا، التي صدر فيها حكم الدائرة الابتدائية في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تقدم كل من كالكيسي كاليمازيرا والادعاء بإخطاري استئناف. ومُنح كاليمازيرا تمديدا للوقت كي يقدم موجزه الاستئنافي في غضون ٧٥ يوما من تاريخ تقديم الترجمة الفرنسية للحكم الذي أصدرته الدائرة الابتدائية؛ ويجري الاستماع إلى المذكرة الاستئنافية للادعاء. وفي قضية ريتزاهو، التي صدر حكم الدائرة الابتدائية فيها في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، قدم ثاركيسي ريتزاهو إخطاره بالطعن في الحكم في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتنظر دائرة الاستئناف أيضا في الطعن المقدم من ليونيداس نشوغوزا، الذي يطعن في إدانته بارتكاب جريمة انتهاك حرمة المحكمة. واكمل الاستماع إلى المذكرة في هذه القضية في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وتجري الآن المداولات، بجانب صياغة الحكم.

٣٠ - بالإضافة إلى الاستماع للطعون المقدمة في قضايا ييكنيدي وزينغرانيزو ونشاميهغو، أصدرت دائرة الاستئناف، منذ تقديم التقرير السابق في أيار/مايو ٢٠٠٩، ٧ قرارات بشأن طعون تمهيدية، و ٨ قرارات تتعلق باستعراض طلبات أخرى، و ٧٥ أمرا وقرارا في المرحلة التمهيدية.

٢ - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

يكمل الفرع التالي التقارير السابقة ويسلط الضوء على العناصر الأساسية للجهود التي تبذلها المحكمة للتقيد باستراتيجيتها للإنجاز.

ألف - إدارة إجراءات المحاكمات

أ - الجدول الزمني للقضايا

٣١ - يصدر مكتب رئيس المحكمة كل ستة شهور جدولاً زمنياً للقضايا بعد التشاور مع رؤساء الدوائر في كل قضية ومع ممثلي هيئات الادعاء والدفاع، بقدر الإمكان. ويتم استيفاء الجدول الزمني باستمرار وتكييفه مع آخر التطورات.

٣٢ - ومن الضروري إدخال تعديلات مرارا على الجدول الزمني نظرا لطائفة متنوعة من العوامل الخارجة غالبا عن سيطرة المحكمة، التي يتعين أن تراعى على النحو الواجب بهدف كفالة حق جميع المتهمين في المحاكمة العادلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت تلك العوامل، على سبيل المثال، استقالة أحد أفرقة الدفاع، واستمرار مرض أحد المتهمين، وصدور قرار من دائرة الاستئناف يقتضي من الدائرة التمهيدية أن تمنح الدفاع وقتا إضافيا للتحضير للمحاكمة. إضافة إلى ذلك، فإن عبء العمل الثقيل الواقع على جميع القضاة، الذين ينظرون في عدة قضايا، يشير إلى أن حدوث تأخير في أي قضية كثيرا ما يؤثر سلبا على الجدولة الزمنية للقضايا الأخرى التي يشارك فيها القضاة أنفسهم.

٣٣ - وعلى وجه الخصوص، في مرحلة التقليب الحالية السابقة لاختتام أعمال المحكمة، يمثل الجدول الزمني للقضايا الأساس الذي يُستند إليه في التخطيط لهيئات المحكمة الثلاث فيما يتصل بنطاق مشاريع الميزانية وتمديدات العقود التي ترتبط الآن مواعيدها النهائية ارتباطا وثيقا بالمهام التي يتعين على كل موظف إنجازها. ومن ثم فإن الحاجة المتكررة إلى إدخال تعديلات على هذا الجدول الزمني تظل تشكل تحديا مستمرا، والمرونة ضرورية للغاية لكفالة توافر الموارد اللازمة للمحكمة في جميع الأوقات كي تقوم بمهامها بكفاءة.

٣٤ - وخلال الفترة بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، استخدمت عشرة أقسام مختلفة من الدوائر الابتدائية قاعات المحاكم الأربع التابعة للمحكمة في ١٢ قضية مختلفة للاستماع إلى الأدلة، والمرافعات الختامية، والجلسات المبدئية، ومسائل ما قبل المحاكمات، في حين استمرت أعمال الصياغة المكثفة التي تتم خارج المحاكم والمتصلة بمرحلة ما قبل المحاكمة والمرحلة الابتدائية ومرحلة صياغة الأحكام في الدوائر الثلاث جميعها.

ب - إدارة إجراءات المحكمة

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت المحكمة نتائج هامة، وفي غالبية القضايا تمكنت الدوائر من التقيد بمعايير الوقت التي حددت في تقارير سابقة.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تم تقريبا في جميع المحاكمات التي بدأت في تلك الفترة التقيد بفترة الأربعة أسابيع في المتوسط المتوقعة لعرض أدلة الادعاء والدفاع. واستغرق بعض القضايا وقتا أقل بشكل ملحوظ، مثل محاكمة مونيكا كازي التي أكملت فيها هيئة الادعاء مرافعتها بعد سبعة أيام من المحاكمة.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتملت مرحلة تقديم مرافعات الادعاء في ست محاكمات. وتقيدت أربع من تلك القضايا بقدر كبير بالزمن القياسي المحدد بحوالي ستة إلى ثمانية أسابيع للفترة الفاصلة بين تقديم مرافعة الادعاء وتقديم مرافعة الدفاع. وفي قضيتين أخريين، اقتضت معايير عدالة المحاكمات تمديد الفترة الفاصلة لإتاحة مزيد من الوقت لتحضير الدفاع.

٣٨ - وشهدت الدوائر بعض الصعوبات في الوفاء بمعايير الفترة بين انتهاء مرحلة تقديم الأدلة وتقديم المذكرات الختامية والمحددة المحسوبة بشهرين في المتوسط، والفترة بين إيداع المذكرات الختامية وعرض المرافعات الختامية الشفوية المحددة بثلاثة أسابيع، حيث عُزي السبب في ذلك غالبا إلى متطلبات الترجمة ونقص الموظفين في قسم دعم اللغات في المحكمة.

٣٩ - وورد في التقرير السابق أنه استنادا إلى مستوى ملاك الموظفين المتاح حاليا، فمن المتوقع إصدار الأحكام في غضون ثمانية شهور بعد الفراغ من تقديم الأدلة في القضايا التي تتعلق بمتهم وحيد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت ثلاثة أحكام عن الدوائر الابتدائية. وقد صدر حُكمان في وقت أبكر مما كان متوقعا، حيث صدر الأول بعد ثلاثة شهور والثاني بعد أربعة شهور (نشوغوزا، كاليمازير). ويجري بذل قصارى الجهود للوفاء بمعيار الثمانية شهور في جميع الأحكام المقبلة.

٤٠ - وتستمر عملية صياغة الأحكام في القضايا التي تتعلق بعدة متهمين والتي انتهت فيها مرحلة تقديم الأدلة. ومن العقوبات التي ما فتئت تواجه تلك العملية مشاركة القضاة وموظفي الشؤون القانونية على نحو مواز في قضايا أخرى، في مرحلتها ما قبل المحاكمة والمحاكمة على السواء، فضلا عن تأخر وصول الموظفين الجدد المعيّنين للعمل حصريا في صياغة الأحكام والمعدل العالي لدوران الموظفين. ومن المتوقع الآن إصدار الأحكام في أيلول/سبتمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٤١ - وقد بدأ العمل السابق للمحاكمات من أجل البدء في محاكمتي المتهمين اللذين أُلقي القبض عليهما مؤخرا بهدف توفير دعم جيد التوقيت وجميع التسهيلات للطرفين من أجل تحقيق الكفاءة في التحضير للمحاكمة.

٤٢ - وتواصل الدوائر الابتدائية العمل على تحسين إدارة المحاكمات على جميع المستويات، بدءاً من مرحلة ما قبل المحاكمة ومروراً بمرحلة المحاكمة الفعلية وانتهاء بصياغة الأحكام. ويكفل الحوار المستمر بين القضاة الذين ينظرون في كل قضية من القضايا ومكتب الرئيس، بشأن مسائل تشمل خطط العمل لجميع مراحل المحاكمة، معالجة المشاكل في وقت مبكر. وقد أنشئ فريق استراتيجي استشاري قام باعتماد المزيد من التوصيات من أجل تحسين الإدارة في مرحلة ما قبل المحاكمة ومرحلة المحاكمة. وتشمل تلك التوصيات تعيين موظف اتصال في قلم المحكمة يقوم بمساعدة دوائر المحكمة في تقييم حالة الإعداد لدى كل فريق دفاع ويبلغ الدوائر بالصعوبات التي يمكن أن تؤثر على سير المحاكمات.

باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين

أ - القضاة

٤٣ - في الوقت الحالي، يعمل في المحكمة تسعة قضاة دائمين وأحد عشر قاضياً مخصصاً. واثنان من القضاة الدائمين منتدبان للعمل في دائرة الاستئناف. واستقال قاضٍ دائم آخر، هو القاضي سيرغي إيغوروف، في آب/أغسطس ٢٠٠٩. إلا أنه مُنح إذنًا من مجلس الأمن بموجب قراره ١٨٧٨ (٢٠٠٩) لإكمال فترة انتدابه. وعقب استقالة القاضي إيغوروف، انضم إلى المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ القاضي باختيار توزموحميدوف من الاتحاد الروسي. وأذن مجلس الأمن للقاضي الدائم أسوكا دي سيلفا والقاضي المخصص إميل شورت. بموجب القرار نفسه بالعمل على أساس غير متفرغ لإكمال فترتي انتدابهما وشغل وظائف في بلديهما الأصليين.

٤٤ - ومدد قرار مجلس الأمن ١٨٧٨ (٢٠٠٩) ولاية جميع القضاة العاملين حالياً، باستثناء قاضٍ واحد، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أو حتى اكتمال العمل في القضايا المنتدبين للعمل فيها، إذا تم ذلك في موعد أقرب. ولم يرغب القاضي موزي في تمديد فترة عمله لما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلا أنه قد يتعين تمديد ولايته إلى أوائل عام ٢٠١٠ بغية إكمال عملية صياغة الحكم في قضية سيتاكو. وقد قُدم طلب بهذا المعنى إلى مجلس الأمن للنظر فيه.

٤٥ - وباستثناء القاضيين اللذين يعملان على أساس عدم التفرغ، فإن جميع القضاة منتدبون للعمل في قضيتين على الأقل، ويشارك بعضهم في النظر في آن واحد في ثلاث قضايا في مراحل مختلفة من المحاكمة.

٤٦ - وبالنظر إلى عبء العمل الثقيل هذا بصفة خاصة، فإن عدم المساواة في الأجور بين القضاة الدائمين والقضاة المخصصين يظل يشكل مصدرا للقلق. ومن جملة القضاة المخصصين الأحد عشر الذين يعملون حاليا في المحكمة هناك ثمانية قضاة سيكونون قد قضوا أكثر من ثلاث سنوات عند اكتمال مهامهم التي يقومون بها حاليا، وقد عمل الكثير من القضاة لخمس سنوات أو أكثر. وطلب رئيس المحكمة إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات الملائمة لإطلاع الجمعية العامة على هذه المسألة.

ب - إدارة شؤون الموظفين

٤٧ - يظل الاحتفاظ بالموظفين يمثل تحديا رئيسيا. وقد بدأت عملية التقليل في بعض أقسام المحكمة فيما يتعلق بمهام معينة لم تعد تعتبر أساسية. بيد أن الإبقاء على مستوى مناسب من الموظفين الأكفاء والملتزمين ذوي الخبرة لأداء المهام الأساسية للمحكمة، أي المهام من قبيل أنشطة المحاكمات المكثفة الجارية، بما يشمل أنشطة دعم المحاكمات مثل التحقيقات والتعقب، يتسم بأهمية حاسمة لتفادي حالات التأخير في إكمال المحاكمات وإصدار الأحكام. وينم مشروع ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ عن هذه الحالة.

٤٨ - وبالنسبة للموظفين الذين لا تزال مهامهم تعتبر أساسية، تعزم المحكمة، في أقرب وقت ممكن، عرض تمديد عقود أولئك الموظفين بحيث تمتد إلى فترة السنتين المقبلة تمشيا مع جدول المحاكمات. ومن شأن توفير أمن العقود الإضافي هذا أن يساعد في رفع الروح المعنوية للموظفين وزيادة معدل الاحتفاظ بالموظفين خلال مرحلة ما قبل اختتام أعمال المحكمة.

ج - زيادة عدد قضاة دائرة الاستئناف

٤٩ - أذن مجلس الأمن في قراره ١٨٧٨ (٢٠٠٩) بزيادة عدد قضاة دائرة الاستئناف زيادة أقصاها أربعة قضاة إضافيين من القضاة العاملين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على مدى السنوات القليلة المقبلة. ونظرا للعمل المكثف الذي ستضطلع به دائرة الاستئناف في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، إثر الزيادة التي طرأت في عدد الأحكام الابتدائية التي ستصدر، تعتبر الزيادة في عدد القضاة، التي تستلزم أيضا زيادة في عدد موظفي الدعم القانوني، أساسية لإنجاح عملية الإنجاز حتى منتصف عام ٢٠١٣، كما هو متوقع حاليا.

جيم - تعديل مادة

٥٠ - أقر قضاة المحكمة في الجلسة العامة المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تعديلا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (المادة الجديدة ٧١ مكررا)، يتيح أخذ إفادات خاصة للمحافظة على الأدلة من أجل محاكمة بقية الفارين من العدالة في المستقبل، ولا سيما المتهمين الثلاثة^(٨) المقرر مثولهم أمام المحكمة. ويعالج هذا التعديل المشكلة الملحة المتمثلة في فقدان الأدلة على نحو متزايد بعد مضي خمسة عشر عاما على جريمة الإبادة الجماعية.

دال - عمل مكتب المدعي العام - الإحالات

٥١ - بدأ مكتب المدعي العام أيضا، إضافة إلى مواصلة الأعمال الجارية على صعيد المحاكمات وعمليات الاستئناف وتحضير القضايا المعروضة على المحكمة، التحضير لمحاكمة متهمين اعتُقلوا مؤخرا. وبموجب التعديل الأخير للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يقوم مكتب المدعي العام أيضا بتحضير قضايا الفارين الثلاثة الأهم من أجل المحافظة على الأدلة المتعلقة بقضاياهم.

٥٢ - ويتركز عمل مكتب المدعي العام، إضافة إلى المحاكمات الجديدة، على عبء العمل المتزايد في شعبة الاستئناف والمشورة القانونية التابعة له، حيث يُتوقع أن يطعن الدفاع لدى دائرة الاستئناف في جميع الأحكام الصادرة عن الدائرة الابتدائية، فيما عدا القضايا التي يقر فيها المتهمون بذنبهم، يُتوقع أيضا أن يطعن مكتب المدعي العام في الأحكام الصادرة في بعض القضايا.

٥٣ - وتم تكثيف الجهود المبذولة لتعقب الفارين الأحد عشر الباقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة. وإثر العروض الإضافية التي قدمها مكتب المدعي العام في مؤتمر عُقد مؤخرا للرابطة الدولية للمدعين العامين، اتخذت الرابطة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) قرارا لإعادة تركيز طاقتهما على تعقب الفارين. ويتوقع إجراء المزيد من الاعتقالات.

٥٤ - وينتظر مكتب المدعي العام ردا على آخر رسالة وجهها إلى حكومة كينيا بشأن طلبه الحصول على مزيد من المعلومات عن تحركات فيليسيان كابوغا، الذي تدعي الحكومة أنه قد غادر كينيا. وما زالت الطلبات العديدة التي وجهها المدعي العام للسلطات الكينية بشأن ملابس مغادرة كابوغا المزعومة بلا إجابة حتى الآن.

(٨) فيليسيان كابوغا، وبروتيه ميرانيا، وأوغوستين بيزيماننا.

٥٥ - وقد بدأ عدد من البلدان إجراء تحقيقات في قضايا المشتبه فيهم من الروانديين المقيمين داخل ولاياتها القضائية الوطنية. وهؤلاء المتهمون ليسوا ممن أصدرت المحكمة بحقهم قرارات اتهام. وقد قدم عدد من سلطات الادعاء الوطنية طلبات كثيرة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة من مكتب المدعي العام، للاستجابة للطلبات الخارجية بإجراء عمليات بحث وثائقي مكثفة، والاتصال بالشهود للحصول على موافقة كل منهم على أن تعلن البيانات التي أدلوا بها، وغير ذلك من مواد الإثبات، والتفاوض بشأن إبرام اتفاقات متبادلة لحماية المعلومات والمصادر السرية والتوقيع عليها. ويتوقع أن يزداد حجم العمل هذا خلال فترة السنتين المقبلة.

٥٦ - وإثر مشاورات أجريت مع رئيس قسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع للأمم المتحدة، قام قسم المعلومات والأدلة التابع لمكتب المدعي العام، ضمن مشروع منفذ على نطاق المحكمة، باقتناء المعدات اللازمة وتعيين موظفين لأداء أعمال الجرد والفرز والتفتيش وتحديد الهوية وتنظيم محفوظات المدعي العام وتخزينها^(٩).

٥٧ - وسيستضيف المدعي العام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في كيغالي برواندا، الندوة الخامسة للمدعين العامين للمحاكم الجنائية الدولية بشأن إرث المحاكم المخصصة ومستقبل القانون الجنائي الدولي. وتمثل هذه الندوة متابعة لمؤتمر سلطات الادعاء الوطنية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٥٨ - ولا تزال الجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام سعياً لإحالة القضايا إلى رواندا وبلدان أخرى تمثل عنصراً أساسياً من استراتيجية الإنجاز التي تتبناها المحكمة. بيد أن الافتقار إلى الإرادة أو القدرة أو الولاية القضائية يمثل عائقاً أساسياً أمام تحقيق ذلك في العديد من الدول الأعضاء.

٥٩ - ولا تزال المناقشات جارية بين مكتب المدعي العام وحكومة رواندا والمناخين المحتملين لكفالة وفاء رواندا بمتطلبات إحالة القضايا إلى ولايتها القضائية. ويجري تناول المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في أمن الشهود عن طريق إنشاء دائرة لحماية الشهود ضمن الجهاز القضائي الرواندي. ويعتزم المدعي العام تقديم طلبات جديدة في مطلع عام ٢٠١٠ لإحالة القضايا إلى رواندا، كما تجري حالياً مناقشات مع الدول الأعضاء الأخرى لاستطلاع إمكانية إحالة بعض القضايا إليها.

(٩) انظر الفقرة ٧٢ أدناه.

هاء - التعاون بين الدول والمحكمة

٦٠ - لا يزال التعاون الفعال بين الدول الأعضاء والمحكمة يمثل أحد العناصر الرئيسية في عمل المحكمة. ويتعلق هذا التعاون على وجه الخصوص بكفالة إلقاء القبض على بقية الفارين، وإمكانية إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية، ونقل المدانين لإنفاذ عقوبتهم، ونقل الأشخاص الذين برأهم المحكمة، والأشخاص الذين أمضوا مدة عقوبتهم.

٦١ - وتثني المحكمة على سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا لتعاونهما الفعال في القبض على غريغوار نداهيمانا وإيديلفونس نيزيماننا وإحالتهما إلى المحكمة. وكما أشير أعلاه، لا يزال هناك أحد عشر متهما طليقين، ومن بينهم ثلاثة من المتهمين الأربعة ذوي الرتب العالية.

٦٢ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، وقّع رئيس المحكمة قرارات لنقل تسعة مدانين إلى بنن لإنفاذ الأحكام الصادرة بحقهم.

٦٣ - ويواصل مكتب رئيس قلم المحكمة جهوده للعثور على بلدان مضيضة لنقل الشخصين اللذين ثبتت براءتهما ولا يزالان تحت حماية المحكمة في أروشا.

واو - التوعية وبناء القدرات والمسائل المتعلقة بإرث المحكمة

٦٤ - واصلت المحكمة تعزيز الوعي بعملها وبما يواجهها من تحديات وبما حققته من إنجازات من خلال برنامج التوعية الذي تنفذه بدعم مالي من المفوضية الأوروبية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، افتتحت المحكمة، بالتعاون مع حكومة رواندا، سبعة مراكز إضافية للمعلومات والوثائق في جميع أنحاء رواندا، على مقربة من المحاكم المحلية، بالإضافة إلى المراكز الثلاثة المذكورة في التقرير السابق. وتعمل هذه المراكز بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية تحت إشراف وتوجيه قسم العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي التابع للمحكمة في كيغالي.

٦٥ - وتم أيضا في إطار برنامج التوعية، إضافة إلى المساعدة المستمرة المقدمة للصحفيين الروانديين، إنتاج برامج وثائقية باللغتين الفرنسية والإنكليزية ولغة كينيارواندا عن بعض القضايا المنجزة.

٦٦ - وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، زار الفريق التابع لقسم العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي في كيغالي ٣٧ مدرسة ثانوية في تسع مقاطعات رواندية لمواصلة برامج التوعية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عُقدت حلقة عمل، في إطار مشروع تجريبي، مدتها ثلاثة أيام، من أجل طلاب مدارس ثانوية ومعلمين من مقاطعتين في شمال

رواندا، وأفضت حلقة العمل إلى إقامة شبكة لتعزيز الوعي بجرائم الإبادة الجماعية. وإذا تسنى توفير أموال إضافية في عام ٢٠١٠، فيمكن تنفيذ البرامج نفسها في جميع أنحاء رواندا، من أجل زيادة عدد أعضاء الشبكة المنشأة وكفالة تحقيق تمثيل أوسع نطاقاً فيها. وكانت مشاركة السلطات المحلية وما أبدته من اهتمام ودعم أمراً مشجعاً للغاية حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، يأمل القسم أن يُنفذ مشروع توعية الشباب في منطقة البحيرات الكبرى قريباً، وقد تترعت الحكومة الألمانية بالفعل بمبلغ يصل إلى ٤٠٠ ٢٤٠ دولار لدعم هذا المشروع.

٦٧ - وواصلت المحكمة أيضاً عملها التدريبي الموجه للقضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع وموظفي المحاكم الروانديين، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية في مجال القانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية التي تنطوي على خصومة وإدارة المحاكم وإدارة المعلومات.

٦٨ - وما برحت مكتبة المحكمة تسهم في تعزيز القطاعين القضائي والأكاديمي في رواندا بتنظيم دورات تدريبية في أساليب البحث القانوني من خلال شبكة الإنترنت وإدارة المكتبة/المعلومات. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تم بنجاح في كيغالي تدريب ١٠٠ عضو من أعضاء نقابة المحامين في رواندا. وفي الفترة الممتدة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٩، عكف الفريق التابع لقسم العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي في كيغالي على مواصلة برنامج التدريب على أساليب البحث القانوني من خلال شبكة الإنترنت في المراكز العشرة المقامة في المقاطعات من أجل ٥٠٠ مشارك، بمن فيهم قضاة ومحامو ادعاء وطلاب قانون وطلاب مكاتب. ولا يزال الطلب على التدريب في المستقبل مرتفعاً. وتُشجّع الدول الأعضاء كل التشجيع على النظر في تقديم مساهمات.

٦٩ - وتقوم مكتبة المحكمة حالياً أيضاً بتوزيع أقراص مدججة/أقراص فيديو رقمية جديدة تحتوي على جميع الوثائق الأساسية للمحكمة واجتهادها القضائي للفترتين من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨ ومن عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٨، على التوالي. وتوزع هذه المواد مجاناً في رواندا، وذلك بدءاً بالمراكز العشرة الجديدة للمعلومات والوثائق، والجهاز القضائي الرواندي، والمنظمات غير الحكومية، والمكاتب العامة في جميع الجامعات، وتوزع على الزوار المحليين والأجانب وعلى الباحثين من مختلف أنحاء العالم. ويجري باستمرار استكمال النسخة الإلكترونية من قاعدة البيانات هذه.

زاي - المسائل المتبقية

٧٠ - ترحب المحكمة بتقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع التي يمكن فيها وضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية

الدولية لرواندا ومقر آلية (آلتي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين، المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/258). وهي تدرك النطاق الواسع من الإمكانيات المتاحة للمساهمة في عملية الصياغة في أعقاب المناقشات التي دارت في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن. ويشكل هذا التقرير أساساً قيماً لقرارات مجلس الأمن المقبلة بشأن آليتي تصريف الأعمال المتبقية المقرر إنشاؤهما.

٧١ - وقد بدأت المحكمة عملها بشأن التوصيات الواردة في الفقرة الأخيرة من تقرير الأمين العام، والمتعلقة بالأعمال الجارية في المحكمتين استعداداً للفترة الانتقالية. وتنسّق هذه الأعمال لجنة إرث المحكمة التي تضم ممثلي الأجهزة الثلاثة للمحكمة، وهي التنسيق الذي يجري حالياً في جميع أقسام المحكمة.

- كما هو مبين أعلاه^(١٠)، يستمر بذل الجهود لتيسير إحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية لمحاكمة ثمانية من الهاربين الأحد عشر الباقين.
- بدأ فريق قانوني في تجميع واستعراض أوامر وقرارات حماية الشهود الصادرة عن المحكمة منذ إنشائها. وشرعت لجنة القواعد التابعة للمحكمة، بمساعدة من قلم المحكمة، في إجراء مناقشات بشأن السبل الممكنة لاستعراض أوامر وقرارات حماية الشهود، وإمكانية تعديل القاعدة الحالية التي تسمح بإطلاع الدول، في إطار من السرية على المعلومات المحمية.
- بدأ استعراض جميع الاتفاقات المبرمة بين المحكمة والدول والهيئات الدولية الأخرى والعقود المبرمة مع كيانات من القطاع الخاص بغية تقرير مصيرها بعد إغلاق المحكمة.
- افتتحت عشرة مراكز إعلامية في جميع أنحاء رواندا في عام ٢٠٠٩ لتيسير سبل اطلاع الجمهور على وثائق المحكمة^(١١).

٧٢ - ويجري أيضاً في الوقت الحالي إنجاز الأنشطة المتعلقة بتنفيذ التوصيات الصادرة بشأن إدارة المحفوظات والسجلات. وستكفل هذه الأنشطة الامتثال للتوصيات في الوقت المحدد.

- حددت جميع الوثائق المتصلة بالاجتهادات القضائية الرسمية للمحكمة لغرض الاحتفاظ بها على الدوام. وتمت رقمنتها واستُنسخَت السجلات الإلكترونية في نظام إلكتروني ملائم لحفظ السجلات. ويجري تنفيذ مشروع لحصر وترتيب

(١٠) الفقرتان ٥٨ و ٥٩.

(١١) انظر الفقرة ٦٤ أعلاه.

السجلات القضائية الأصلية، وقد اكتمل ترتيب جميع محاضر الجلسات المفتوحة (نحو ١٥ ٠٠٠ وثيقة تتألف من ٧٥٠ ٠٠٠ صفحة). وبحلول موعد انتهاء ولاية المحكمة، يُقدر أن يكون هناك أكثر من ٨٦ ٠٠٠ سجل قضائي، تضم أكثر من مليوني صفحة. وقد خصص ما يكفي من الموارد لاستكمال ترتيب جميع السجلات القضائية وإعادة تخزينها والتحقق منها قبل نهاية عام ٢٠١٠. ويجري تنفيذ مشروع لرقمنة التسجيلات السمعية البصرية لوقائع المحكمة، حيث تمت حتى الآن رقمنة ٥ ٠٠٠ ساعة من المواد السمعية. وستكون جميع المواد السمعية والبصرية البالغ عدد ساعاتها ٤٥ ٠٠٠ ساعة قد تمت رقمنتها وتنقيحها بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١. والغرض من مشاريع الرقمنة هذه هو تعزيز إمكانية الوصول إلى السجلات غير السرية للمحكمة. وما فتئت المحكمة تعمل مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل استحداث نظام للوصول إلى سجلات المحكمة في مرحلة ما بعد إغلاقها.

- يجري تطبيق سياسات الاحتفاظ بالسجلات التي أقرتها الأمم المتحدة على السجلات الإدارية والسجلات الفنية الأخرى للمحكمة التي توجد مبادئ توجيهية واضحة بشأنها. ولم يتم التخلص حتى الآن من أية سجلات إدارية ذات قيمة مؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحكمة لا تزال تعمل بتعاون وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بقيادة قسم إدارة المحفوظات والسجلات من أجل وضع سياسة مشتركة للاحتفاظ بجميع سجلات المحكمتين والحفاظ عليها. وستكون الخطوة الأولى إجراء تحليل لطبيعة العمل، من المتوقع أن يُستكمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.
- حددت جميع الأدلة الموجودة لدى مكتب المدعي العام لغرض الاحتفاظ بها على الدوام، وتحظى بتعهد جيد. ويجري حالياً تنفيذ مشروع لحصر وترتيب السجلات الفنية الأخرى للمكتب، بما فيها ملفات المحققين، ولرقمنة أي سجلات ذات قيمة دائمة. وحالما توضع السياسة المشتركة للاحتفاظ بسجلات المحكمتين، فسوف تُطبق على جميع سجلات المكتب.
- من المنتظر أن يتم، بحلول نهاية عام ٢٠١٠ تحقيق الهدف المتمثل في إعداد جميع السجلات الرقمية لترحيلها مستقبلاً إلى نظم حفظ السجلات التابعة للمؤسسة التي ستُعين لتسليمها.

- يجري التحقق من مصدر نُسخ السجلات المستودعة حاليا في مركز السجلات القضائية لضمان الاحتفاظ بسجل مراجعة واضح قبل الحصول على الإذن بالتخلص من أية مواد.
- النسخ الإلكترونية لجميع السجلات القضائية المحفوظة في أوراق والتي يحتفظ بها قلم المحكمة مخزنة حاليا في قاعدة بيانات الإدارة الكاملة لمعلومات السجلات، ووضعت منهجية إدخال السجلات السمعية البصرية الرقمية فيها. وسيتم إدخال هذه السجلات بمجرد إصدارها. ويجري تنفيذ مشروع لإدخال السجلات الإدارية الطويلة الأمد أو الدائمة، حيث تم حتى الآن إدخال ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ سجل. وتستخدم قاعدة البيانات هذه على نطاق واسع في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بما ذلك قسم إدارة المحفوظات والسجلات. ومن المتوقع أن تتخذ جميع عمليات ترحيل السجلات في المستقبل من هذه القاعدة طابعا إجرائيا موحداً. وستوضع استراتيجية الجرد والترحيل وتنفذ بحلول نهاية عام ٢٠١٠.
- استُنسخت صيغ إلكترونية لجميع الأدلة التي يحتفظ بها مكتب المدعي العام، وأسفرت التحقيقات التي أجريت لمعرفة الجدوى من ترحيل هذه المواد مستقبلا إلى نظام متوافق لحفظ السجلات عن نتائج واعدة. ويتنظر أن تتسم كل عملية ترحيل إلى أي نظام لحفظ السجلات يوافق عليه قسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع للأمم المتحدة بالبساطة والوضوح.
- لم يتم بعد الشروع في وضع استراتيجية لأمن المعلومات تشمل رفع الطابع السري عن جميع السجلات والمحفوظات أو إضافته عليها بالشكل المناسب. ومع ذلك، فقد أجرت المحكمة مشاورات غير رسمية مع نظرائها في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذين هم بصدد وضع مشروع تجريبي لرفع الطابع السري عن جميع السجلات والمحفوظات أو إضافته عليها. ومن المتوقع أن تساعد نتائج هذا المشروع في معرفة الموارد المطلوبة ووضع استراتيجية لتحقيق هذا الهدف.

الخلاصة وآخر التوقعات بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٧٣ - تواصلت أنشطة المحاكمات المكثفة في المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وستستمر خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠. وبعد منتصف عام ٢٠١٠، ستركز الاهتمام في الدوائر الابتدائية على صياغة الأحكام في جميع القضايا الجاري النظر فيها وعلى

إجراءات محاكمة المتهمين اللذين أُلقي القبض عليهما مؤخراً وجلسات الاستماع المتعلقة بحفظ الأدلة لمن تبقى من المتهمين الهاربين ذوي الرتب العالية.

٧٤ - وقد تم تجاوز التوقعات الواردة في التقرير السابق عن استراتيجية الإنجاز فيما يتعلق بإصدار الأحكام في الفترة المشمولة بالتقرير. فقد صدرت أحكام في أربع قضايا فردية (كاليمازير، ونشوغوزا، وريزاهو، والحكم الصادر في قضية باغاراغازا بعد اتفاق معه على الإقرار بالذنب)، ومن المتوقع أن يصدر، قبل نهاية عام ٢٠٠٩، حكمان على الأقل في قضيتين فرديتين، إحداهما أُعيدت فيها محاكمة صاحبها (نسينغمانا، موفونيي)، على أن يصدر الحكم في قضية سيتاكو بعد ذلك بوقت قصير.

٧٥ - ولا تزال المحكمة ملتزمة بقوة بإنجاز القسط الأعظم من إجراءات المحاكمات في غضون فترة ولايتها التي جرى تمديدتها الآن، أي حتى نهاية عام ٢٠١٠، ولكن من المتوقع أن يمتد العمل حتى عام ٢٠١١ في ثلاث من القضايا الجاري النظر فيها وفي قضيتين جديدتين.

٧٦ - ولا تزال جميع القضايا المتعددة المتهمين، باستثناء قضية كاريميرا وآخرين، في مرحلة صياغة الأحكام. ومن المتوقع الآن أن تصدر الأحكام في الفترة الفاصلة بين نهاية أيلول/سبتمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في قضية بيزيمونغو وآخرين وقضية "بوتاري" وقضية "العسكريين الثانية"، وهي القضايا التي تشمل في المجموع ١٤ متهماً. وسبب هذا التأخير، مقارنة بالتوقعات الواردة في التقرير السابق، هو تكليف جميع القضاة والموظفين القانونيين المعنيين بالبت في قضايا أخرى. وتقتضي الحالة الصحية السيئة لأحد المتهمين في قضية كاريميرا وآخرين الاستماع إلى الأدلة القائمة في الوقت الراهن، على أن تتوقف المحاكمة لفترات إضافية وأن تجري في جلسات مدتها نصف يوم فقط. وهذا أمر لا غنى عنه لضمان إجراء محاكمة عادلة، لكنه سيؤخر إتمامها حتماً. لذا، لا يُتوقع بتاتا أن يصدر حكم في هذه القضية قبل النصف الأول من عام ٢٠١١.

٧٧ - وفيما يتعلق بالقضايا الفردية، تمكنت المحكمة من المهمة الصعبة المتمثلة في بدء عشر محاكمات جديدة في أثناء عام ٢٠٠٩. وقد صدرت بالفعل أحكام في اثنتين من هذه القضايا (نشوغوزا وباغاراغازا)، على أن يصدر الحكم في وقت قريب في قضية موفونيي الذي أُعيدت محاكمته، وذلك رهناً بقرار من دائرة الاستئناف بشأن الالتماس المقدم لإصدار حكم بالبراءة. وقد اكتملت مرحلة تقديم الأدلة في قضيتين أخريين. وفي خمس قضايا أخرى، ستمتد مرحلة تقديم الأدلة حتى النصف الأول من عام ٢٠١٠ لمجموعة من الأسباب استدعت تأجيلها، ولا سيما شرط منح الدفاع وقتاً كافياً لإعداد مرافعاته، وذلك لضمان إجراء محاكمة عادلة. وينبغي لوضعي الجداول الزمنية أيضاً أن يأخذوا في الاعتبار تكليف

جميع القضاة بالبت في أكثر من قضية واحدة في وقت واحد، والوقت اللازم لإجراء مداولات معقدة في العملية الجارية لصياغة الأحكام بشأن القضايا المتعددة المتهمين. وهذا أيضا هو السبب وراء توقع أن تستمر عملية صياغة الحكم في قضيتين فرديتين وهما قضيتا نغريبتواري ونزابونيماننا، حتى عام ٢٠١١. ويجب إعطاء الأولوية في هذه الحالة إلى صياغة الحكم في قضية "بوتاري"، التي يتولاها القضاة المكلفون بهاتين القضيتين.

٧٨ - وقد انضم عدد إضافي من الموظفين إلى الدوائر ومكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، للعمل بعقود قصيرة الأجل ومؤقتة. غير أن الصعوبة المستمرة في توفير الأمان الذي تتيحه العقود الطويلة الأجل تؤدي إلى استمرار ارتفاع معدل دوران الموظفين، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية بالنسبة لدعم المحاكمات وتأخير في عمليات صياغة الأحكام. ويُؤمل أن يساعد عرض عقود في غضون الشهر المقبل تنماشى مع الجداول الزمنية للمحاكمات في دورة الميزانية الجديدة على التخفيف من هذه الحالة.

٧٩ - وتجري الاستعدادات في المحكمة من أجل الانتقال إلى آلية (آلبي) تصريف الأعمال المتبقية، وتعمل جميع الأجهزة على تنفيذ التوصيات المبينة للفترة الانتقالية في تقرير الأمين العام.

٨٠ - وتبذل المحكمة قصارى الجهود في سبيل إنجاز ولايتها في أقرب وقت ممكن. وما العدد الكبير من الأحكام الصادرة والعدد الكبير من المحاكمات التي بدأت حديثاً في عام ٢٠٠٩ إلا دليل واضح على هذه الحقيقة. وتشمل هذه الجهود التعقب المكثف للهاربين الأحد عشر الباقين، بل ومواصلة العمل مع السلطات القضائية الوطنية، التي يمكن أن تقبل القضايا التي ستُحال إليها من المحكمة في المستقبل القريب. ويشكل إلقاء القبض على الهاربين وإحالة القضايا عنصرين مترابطين وأساسيين لاستراتيجية الإنجاز. والمحكمة تعول على مدى استعداد المجتمع الدولي وعلى ما سيوفره من موارد لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

المرفق الأول (ألف)

الأحكام الصادرة حتى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: ٤٨ متهما في ٣٩ حكما

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثل أول مرة	الابتدائية	الدائرة الحكم
١	ج. ب. أكيسو	عمدة قرية تابا	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
٢	ج. كامباندا	رئيس الوزراء	١ أيار/مايو ١٩٩٨	الأولى	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (إقرار بالذنب)
٣	أ. سيروشاغو	رجل أعمال، قائد إنترهاموي	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	الأولى	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (إقرار بالذنب)
٤	ك. كيشيما	حاكم مقاطعة كيبويه	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	الثانية	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ (ضم الدعاوى)
	أ. روزيندانا	رجل أعمال	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦		
٥	غ. روتاغاندا	رجل أعمال، النائب الثاني لرئيس الإنترهاموي	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٦	أ. موزيما	رجل أعمال	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الأولى	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
٧	غ. روغيو	صحافي محطة RTML للإذاعة والتلفزيون	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الأولى	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (إقرار بالذنب)
٨	ي. باغليشيما	عمدة قرية مابانزا	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
٩	غ. نتاكروتيما	طبيب	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	الأولى	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (ضم الدعاوى)
	إ. نتاكروتيما	قس	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠		
١٠	ل. سيمانزا	عمدة قرية بيكومبي	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	الثالثة	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١١	إ. نيتيغكا	وزير الإعلام	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١٢	ج. كاجيليجيلي	عمدة قرية موكينغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثانية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
١٣	ف. ناهيما	مدير محطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	”قضية وسائط الإعلام“ (ضم الدعاوى)
	ه. نغيزه	رئيس تحرير صحيفة كانغورا	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
	ج. - ب. بارايغويزا	مدير في وزارة الخارجية	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨		
١٤	ج. كاموهاندا	وزير الثقافة والتعليم	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	الثانية	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
١٥	أ. نتاغورورا	وزير النقل	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الثالثة	”قضية سيانغوغو“ (ضم الدعاوى)
	إ. باغاميكي	حاكم مقاطعة سيانغوغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩		٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثل أول مرة	الدائرة الابتدائية الحكم	الاسم
	س. إيمانيشيموي	ملازم في القوات المسلحة الرواندية	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		
١٦	س. غاكومبيتسي	عمدة قرية روزومو	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	
١٧	إ. ندينداباهيزي	وزير المالية	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤	
١٨	ف. روتاغانيرا	عضو مجلس مدينة موبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (إقرار بالذنب)	
١٩	م. موهيمانا	عضو مجلس مدينة غيشيتا	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
٢٠	أ. سيمبا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	
٢١	ب. بيزينغيمانا	عمدة قرية غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)	
٢٢	ج. سيروغيندو	المدير التقني لمحطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)	
٢٣	ج. ميامبارا	عمدة قرية روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	
٢٤	ت. موفونيي	قائد مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	
٢٥	أ. رواماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	
٢٦	أ. سيرومبا	كاهن، بلدة كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	
٢٧	ج. نزابيرندا	منظم أنشطة الشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)	
٢٨	ج. روغامبارارا	عمدة قرية بيكومي	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)	
٢٩	ج أ أ	شاهد أمام المحكمة في إجراءات القضية	١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انتهاك حرمة المحكمة)	
٣٠	ف. كاريرا	حاكم مقاطعة كيغالي	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	
٣١	س. نشاميهغو	نائب المدعي العام لمقاطعة كيانغوغو	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	
٣٢	س. بيكيندي	موسيقي	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	
٣٣	ب. زيغرانيرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	
٣٤	ت. باغوسورا	مدير الديوان في وزارة الدفاع	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	”قضية العسكريين الأولى (ضم الدعوى)“ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
	ج. كابيلغي	عميد في القوات المسلحة الرواندية	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨		
	أ. نتاباكوزي	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
	أ. نسينغيومفا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧		
٣٥	إ. روكوندو	قسيس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	الثانية	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩
٣٦	س. كاليمازيرا	مدير ديوان وزارة الداخلية	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	الثالثة	٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
٣٧	ل. نشوغوزا	محقق في شؤون الدفاع سابقا (قضية انتهاك حرمة المحكمة)	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨	الثالثة	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩
٣٨	ت. ريتاهو	حاكمة مقاطعة كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	الأولى	١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩
٣٩	م. باغاراغازا	المدير العام للمكتب الحكومي للرقابة على صناعة الشاي	١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥	الثالثة	٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (إقرار بالذنب)

المرفق الأول (باء)

القضايا التي ينتظر صدور الأحكام فيها: ١٧ متهما في ست قضايا

رقم القضية الاسم	اللقب السابق	تاريخ المتول أول مرة	الدائرة الابتدائية الحكم
٤٠ هـ. نسينغمانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	بدأت المحاكمة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. واكتملت الأدلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وقدمت المرافعات الختامية في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وسيصدر الحكم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.
٤١ ك. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	”قضية بيزيمونغو وآخرين“ (ضم الدعاوى)
ج. موعينزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩	بدأت المحاكمة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. واكتملت الأدلة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩.
ج. بيكامومباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩	بدأت المحاكمة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. واكتملت الأدلة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩.
ب. موعيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩	بدأت المحاكمة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. واكتملت الأدلة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩.
٤٢ ب. نيراماسوهوكو	وزير شؤون الأسرة والمرأة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	”قضية بوتاري“ (ضم الدعاوى)
أ. س. نتاهوبالي	قائد إنترهاموي	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	بدأت المحاكمة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. واكتملت الأدلة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
س. نسايماننا	حاكم مقاطعة بوتاري	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	بدأت المحاكمة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. واكتملت الأدلة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
أ. نتييريابو	حاكم مقاطعة بوتاري	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨	بدأت المحاكمة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. واكتملت الأدلة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨.
ج. كانياياشي	عمدة قرية نغوما	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦	بدأت المحاكمة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. واكتملت الأدلة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨.
ي. ندايامباغي	عمدة قرية موغانزا	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦	بدأت المحاكمة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. واكتملت الأدلة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨.
٤٣ أ. ندينديليمانا	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	”قضية العسكريين الثانية“ (ضم الدعاوى).
ف. إكس. نزوونيميه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠	بدأت المحاكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وانتهت في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وسيصدر الحكم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.
إ. ساغاهوتو	القائد الثاني لكتيبة استطلاع	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	بدأت المحاكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وانتهت في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وسيصدر الحكم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.
أ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢	بدأت المحاكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وانتهت في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وسيصدر الحكم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٤٤	ت. موفونبي	قائد مؤقت لمعسكر مدرسة ضباط الصف (إعادة المحاكمة)	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثالثة	إعادة محاكمة عقب صدور حكم محكمة الاستئناف المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وبدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأكملت في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع صدور الحكم في نهاية ٢٠٠٩.
٤٥	ي. سيتاكو	مقدم	٢٢ تشرين الثاني/ الأولي نوفمبر ٢٠٠٤		بدأت المحاكمة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأكملت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في أوائل عام ٢٠١٠.

المرفق الأول (جيم)

القضايا التي أُنجزت المحاكمة فيها ولكن ينتظر تقديم المرافعات الختامية المتعلقة بها:
متهمان في قضيتين

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٤٦	ي. مونياكازي	قائد إنترهاموي	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤	الأولى	بدأت المحاكمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وأُكملت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في أيار/مايو ٢٠١٠.
٤٧	ي. هاتينغكيما	ملازم أول، قائد معسكر نغوما في بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	الثانية	بدأت المحاكمة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأُكملت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في أيار/مايو ٢٠١٠.

المرفق الأول (دال)

المحاكمات الجارية: ثمانية متهمين في ست قضايا

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٤٨	ي. كاريميرا	وزير الداخلية، ونائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	"قضية كاريميرا وآخرين" (ضم الدعاوى).
	م. نغيرومباتسي	المدير العام لوزارة الخارجية ورئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		بدأت المحاكمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبدأت من جديد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومن المتوقع إكمالها في عام ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في النصف الأول من عام ٢٠١١.
	ج. نزيرويرا	رئيس الجمعية الوطنية وأمين عام الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		صدور الحكم في النصف الأول من عام ٢٠١١
٤٩	ج. كانياروكيغا	رجل أعمال	٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤	الثانية	بدأت المحاكمة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومن المتوقع إكمالها في شباط/فبراير ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في تموز/يوليه ٢٠١٠.
٥٠	أ. نغيراباتواري	وزير في الحكومة المؤقتة	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	الثانية	بدأت المحاكمة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ومن المتوقع إكمالها في تموز/يوليه ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في أوائل عام ٢٠١١.
		المثول مجددا لأول مرة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩.			
٥١	د. تناووكوليليايو	نائب حاكم مقاطعة بوتاري	١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩. ومن المتوقع إكمالها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويتوقع صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
٥٢	ج - ب غاتيته	عمدة قرية مورامي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع إكمالها في آذار/مارس ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في نهاية ٢٠١٠.
٥٣	ك. نزابونيمانا	وزير شؤون الشباب في الحكومة المؤقتة	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع إكمالها في أيار/مايو ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في أوائل ٢٠١١.

المرفق الثاني

في انتظار المحاكمة: متهمان ستبدأ محاكمتهما في عام ٢٠١٠

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية
ج. نداهيما	عمدة قرية كيفومو	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	تحدد لاحقا
إ. نيزيما	معاون قائد مدرسة ضباط الصف	١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩	تحدد لاحقا

المرفق الثالث

١١ فاراً

أوغستين بيزمانا

فيلسيان كابوغا

فولجونس كايشيما

بروتائيس مبيرانيا

برنار مونيغيشاري

ألويس نديمباتي

لاديسلاس نتاغانزوا

شارل ريانديكاو

شارل سيكوبوabo

جان - بوسكو أوينكيندي

فينياس مونيباروغاراما